

وزير من طراز خاص
اجابات غير تقليدية.. في قضايا ساخنة

أنا مع اتفاقية الشراكة الأوروبية بشرط ألا تكون شروطها مجحفة

باب الخصخصة مفتوح..

ماعد الصناعات الخدمية الاستراتيجية

لا يجوز أن يتحول أصحاب الأعمال

إلى تكتلات ضاغطة

على السياسات والمصالح العامة

تقوم بهذا الدور في الدول الأوروبية ستكون له استقلالية بحيث يتعاقد مع جهات مستقلة والرقابة.

وسيتكون على المستوى المطلوب لأحكام الرقابة على المنشآت الصناعية.

إن إلى من سيتبع هذا الجهاز، أي من هي جهة الربط من الدولة؟

وزير: سيتبع وزارة الصناعة وسيطع أوامر الشغل إلى الجهات المكلفة بالتفتيش والتي من الممكن أن تضم أطرافاً أجنبية متخصصة لديها إمكانيات قوية ففى موضوع السيارات على سبيل المثال فإن النظام الذى تسير به الرقابة الصناعية قديم لأنه يعتمد على الاعتراف بالسيارة التى لها ماركه عالمية وتنتج فى بلد آخر ونقلها على انها سليمة فى التصميم والتصنيع.

ونفترض ان هذه الشركات تحافظ على سمعتها فى الأسواق العالمية وانها لن تسمح بإنتاج سيارة معيبة، وهذا ليس صحيحاً فى جميع الأحوال والدليل ان بعض إنتاجهم فى بلادهم يتم سحبها من السوق.

جميع السيارات فى مصر، كبيرة فكان لدينا شركة واحدة للسيارات هي شركة النصر، والآن لدينا ١٦ شركة لتجميع السيارات وهم لا يحرصون لأنهم يستوردون الموتور والهيكال من الخارج ونحن لا نستطيع القول بأنهم يصنعون لبقول لهم ماذا تصنعون.

الرقابة الصناعية متفقين ان هذا الجهاز يشكله الحكومي الاصلى، كان منشأ للقيام بعمه أسهل بكثير من مهمته الحالية وهو يحتاج إلى تطوير شامل وكامل بإعادة هيكلته واستخدام أسلوب جديد غير الأسلوب التقليدى المتبع فى الرقابة على المصانع، ويحتاج إلى عنصر بشري من نوع جديد ولكن بما لديهم من مقومات وأفراد يقومون بمجهود بطولى ويمسكون عددا كبيرا من المخالفات أفاد بها شهريا، وأعتقد اننا لم نسمع عن وجود انحرافات لديهم، فنحن نشكرهم على قيامهم بالرقابة على ١٦ ألف منشأة صناعية يغطون منها ٧ آلاف سنويا. بهذه الإمكانيات المحدودة وبعدد قليل من الفنيين.

الرحول التقليدية لا تصنع
نحن متجهون نحو إنشاء جهاز تنظيم الصناعة وحماية المستهلك بنظام جديد متطور وعصرى مشابهها للمكينات التى

تكون على اعلى درجة من حسن النية والشقة فى الشريك الاوروبى فى ان يساعدنا وعلى استعداد للدخول معه فى مثل هذه الشراكة بشرط الا تكون البنود المطوب توتبعها مجحفة بالنسبة لى.

كل ما نرجوه ان تكون هناك بوادر تبعث الأمل وان يكون هناك يسر ومرونة فى التعامل. كم تمثل موارده الدخل الصناعى لمصر؟

الوزير: ٢٠٪ من الدخل القومى لمصر من الصناعة والتعدين
هل ترون انه من الافضل تأجيل التوقيع على الاتفاقية؟
الوزير: تأجيل الضرر لا يعنى زواله ولكن اننا من انصار العلاج أى علاج الضرر وليس تأجيله.

الرقابة الصناعية فى قصص الاتهام

قلت للوزير: الرقابة الصناعية ليست على مستوى مواجهة الغش فى المواصفات.. وخاصة فى السلع الواردة إلينا مثل السيارات.. ماذا؟
الطرفة الأخيرة التى حدثت فى

فيهم فسوف يساعد ذلك فى تخفيف الضرر. اذكر لنا البنود الثلاثة التى ترى تعديلها لتخفيف ذلك الضرر المحتمل..

الوزير: البنود الأول: يخص قواعد المنشأ حيث يمكن اكساب صفة المنشأ لعملية الطباخة على منتجات دول أخرى منتجة له وخطورة ذلك انه من الممكن ان يتسبب فى دخول منسوجات من الشرق الاقصى على انها منسوجات اوروبية.

البنود الثاني: عدم التوازن فيما يخص معاملة الصناعات الغذائية وذلك لأن الصناعات الغذائية الأوروبية تتمتع بدعم للمزارع ودعم لتشجيع الصادرات فى حين ان صناعاتنا الغذائية ممنوع دعمها وذلك فلأبد من وضع رسوم تساوى هذا الدعم عند دخولها البنا- وهذا ليس واردا فى الاتفاقية.

البنود الثالث: تراكم المنشأ.. وهذا يعنى انه فى تكاملنا الصناعى مع دول البحر الأبيض والتي تم لها توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبى نرى ان يقبل المكون المأخوذ منها على أنه جزء من المكون الخاص بنا عند حساب المنشأ لأن بعض صناعتهم تقوم على الاستيراد من ايطاليا وفرنسا ومع ذلك لا يطبق عليهم هذا الحظر.. وهناك أيضا بعض التغييرات البسيطة فى

قوائم التحرير المرفقة بالاتفاقية. الشيء الآخر هو ان هناك كلاما متداولاً وليست وعمودا بان التوقيع على هذه الاتفاقية سوف ينتج عنه تقديم منح كثيرة تعوضنا عن الضرر فى حين ان هذا الكلام غير محدد وغير واضح فى الاتفاقية ولكن الذى نعلمه جيدا هو حجم الضرر الذى سيقع وتم حسابه بالمليارات سواء كان بالنسبة لإيرادات الجمارك أو المصانع التى سوف تغلق أو عدد العمالة التى سوف تفقد وظائفها.

وهناك من يشيخ ان الاوروبيين سوف يعوضونا. وكله كلام! كل ما نريده هو الاطمئنان انهم سوف يسهمون فى تحديث الصناعة المصرية ونريد أيضا الاطمئنان انهم سوف يعوضونا فى مقابل المكاسب التى سوف يحصلون عليها نتيجة فتح اسواقنا أمام منتجاتهم. نحن مستعدون كوزارة صناعة ان

التكنولوجيا.. والمعركة.. والمؤسسات العلمية التى لها القدرة على تصميم.. وتصنيع وتطوير الصناعة.. ومن يمتلك هذه الأدوات يدخل عالم الصناعة فعلا.. ويصح ان نطلق عليه رجل صناعة..

انا.. والصناعة.. ورجال الاعمال

لقد سالتنى عن هجوم رجال الاعمال وما سبب خلافاتى معهم: اقول لاتوجد بينى وبين رجال الاعمال خلافات:

اولا: نحن كوزارة صناعة حولنا دورنا الى دور خدمى لخدمة الصناعة ولنا أيضا دور سيادى فى الرقابة وتأمين سلامة المجتمع والمستهلك والمفروض ان يساعد بي رجال الصناعة لان وزارة الصناعة تعمل ليلا ونهارا لخدمتهم والدفاع عن مصالحهم والدليل على ذلك موقفنا من الشراكة لحماية الصناعة وايضا من تطوير مصانعهم فنحن لا نقبل أيضا ان تظل الصناعة متخلفة بسبب الحماية فهم استمتعوا جدا فى العشر سنوات الأخيرة بسوق كبير مفتوح وحققوا مكاسب وارباحا لهذا أرى انه لا يصح ان يأخذوا اموالنا ويستثمروها فى إقامة مصانع خارج مصر ولا ان يشاركوا شركات أجنبية للاستثمار فى مصر فيقتربوا من البنوك المصرية- كيف واين الدولة من كل هذا؟

اتفاقية الشراكة الأوروبية.. نعمة.. أم نقمة..؟

يتروى ان الدكتور مصطفى الرفاعى معترض جدا على اتفاقية الشراكة الأوروبية.. وله تحفظات عطلت توقيعها..!

قال: نحن كوزارة مرجحون بالشراكة الأوروبية من حيث المبدأ.. ولسنا رافضين.. فلنا علاقات تاريخية مع كل دول اوريا وأمريكا.. وعلاقات اقتصادية أيضا.. بل ان علاقاتنا السياسية والخارجية معهم متميزة بفضل جهود الرئيس مبارك الذى هذا حقيقيا.. اتفاقية الشراكة الأوروبية مهما قيل عنها ففيها ثلاثة بنود تحتاج الى تصويب لتخفيف الضرر عن الصناعة المصرية هذا التخفيف ليس له اثر يذكر على الاتحاد الاوروبى لو تعاون معنا

■ هذا الوزير من طراز خاص.. لا يريد ان يكون رجلا لكل العصور.. يلبس أقنعة لكل مناسبة.. يخشى المشاكل.. ويخشى من المتاعب.. ويهرب من مواجهة الاخطاء والسلبيات. لهذا دخل العاصفة.. وتحدى الاخطاء فى مشروعات «حديد اسوان».. و«فوسفات ابو طرطور».. ورفع سيف المصالح المصرية فى وجه نصوص اتفاقية الشراكة الأوروبية.. التى رأى انها يمكن ان تظلم الصناعة المصرية.. ثم تحدى أيضا محاولات هيمنة بعض اصحاب قطاعات المال والاعمال الخاصة على السياسات الصناعية.. معارضا التوسع فى الاعفاءات والتيسيرات بلا حدود.. رافعا شعار سلطة الدولة فوق الجميع. الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والمهندس المتخصص فى الصناعات الكيماوية.. والغذائية والحرارية.. وقضى خمس سنوات فى امريكا فى اكتشاف.. وتطوير واختراع المنتج الصناعى.. ثم عشر سنوات بشركة «انجى» للبترول فى مجال تصميم واداء وتنفيذ المشروعات الصناعية عالية التكنولوجيا فى البتروكيماويات. لهذا جاء الى الصناعة ليضع خبرته فى إنشاء صناعات ذات تكنولوجيا عالية.. واستثمارات محلية واجنبية ضخمة. وهو يرى ان الاستثمار فى شراء وبناء مصانع مفهوم خطأ.. ولا يعنى اننا بذلك نحول الى دولة صناعية.. ولكن الصنع هو امتلاك القدرة

الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة

التوسع فى الاعفاءات والتيسيرات بلا حدود.. رافعا شعار سلطة الدولة فوق الجميع. الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والمهندس المتخصص فى الصناعات الكيماوية.. والغذائية.. والحرارية.. يجيب فى هذا الحوار على كل القضايا الساخنة والشائكة فى الاستثمار الصناعى فى مصر..

حين تكتلم تهانى إبراهيم